الأمم المتحدة

A/69/PV.80

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٨٠

الخميس، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٩ و ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/69/3/Rev.1)

مشروع القرار (A/69/L.53)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) **التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، أود أن أشير إلى أنه عملا بالقرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المنعقدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، النظر في البند ٩ من جدول الأعمال برمته في جلسة عامة، على أساس أن تتولى اللجنة الخامسة معالجة الجوانب الإدارية والبرنامجية والمتعلقة بالميزانية. وأحاطت الجمعية العامة علما، في الجلسة ذاتها، بالتوضيح الذي يفيد بأنه، عند تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨ القاضي بالنظر في البند ٩ برمته في جلسة عامة، ستنظر اللجنة المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير المندرجة في إطار بنود جدول الأعمال التي سبق إحالتها إلى اللجان الرئيسية لكي تبت الجمعية العامة فيها بصورة نهائية.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أنه، عملا بالقرار ٢٧٠/٥٧ باء، قررت الجمعية العامة، في إطار هذا البند، النظر في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مشاركة رئيس المجلس في مناقشتها.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1505204 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعمم في الوثيقة A/69/3/Rev.1. وفي إطار البند نفسه، معروض على الجمعية العامة أيضا مشروع القرار المعنون، ”إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة“، والصادر بوصفه الوثيقة A/69/L.53.

أود الآن أن أدلي ببيان موجز.

يجمع التقرير المعروض علينا إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهامة التي تحققت خلال دورة العام الماضي. كما يبين التنفيذ الجاري لإصلاح المجلس. كان الموضوع الفني المختار لعام ٢٠١٤ هو ”التصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل“ الأكثر أهمية وصلة. ووفر تركيزا خاصا فيما يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز إسهاماته في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون عمل المجلس في هذا المجال قيما بينما نمضي قدما بالمفاوضات بشأن خطة التنمية الجديدة.

وأسفرت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ عن عدة نتائج هامة أخرى، بما في ذلك قرار تعزيز التعاون العالمي في مجال تقديم المساعدة التقنية لوضع إطار مرجعي عالمي يمكن أن يسهم في قياس أكثر دقة لكوكب الأرض المتغير مع فوائد اقتصادية وبيئية محتملة. وإضافة إلى الجزأين المتعلقين بأنشطته التنفيذية التقليدية وبالشؤون الإنسانية، عقد المجلس أيضا اجتماعه الأول من الجزء المتعلق بالتكامل العام الماضي، وركز على المسألة الهامة المتمثلة في التوسع الحضري المستدام. وكان الجزء الرفيع المستوى في دورة المجلس لعام ٢٠١٤ ناجحا واستضاف الاجتماع الهام لمنتدى التعاون الإنمائي، والحوار السياسي الرفيع المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما وفرت الاجتماعات المشتركة للمجلس الاجتماعي والاقتصادي واللجنة الثانية أيضا أراء ثاقبة مفيدة بشأن مواضيع عدة، بما في ذلك أزمة الديون السيادية وتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية. كما عززت تلك الاجتماعات روح الاتساق والتنسيق في العمل الذي نضطلع به.

وكما تعلم الجمعية جيدا، سيكون عام ٢٠١٥ معلما بارزا بالنسبة للأمم المتحدة، لا سيما بالنسبة للأشخاص المشاركين بصفة مباشرة في قضايا التنمية المستدامة. ويقر القرار ١/٦٨ بالدور القيادي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد التحديات الناشئة وتعزيز التفكر والحوار والتفكير الإبداعي فيما يتعلق بالتنمية. وفي هذا السياق، ما برح عمل المجلس يقدم مساهمة قيمة في جهودنا الرامية إلى وضع إطار إنمائي متكامل وموحد، فضلا عن النهوض بالروابط الأقوى بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وإذ نمضي قدما، سنحتاج إلى زيادة التركيز على دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتطلب هذا تنسيقا وتعاونا أكبر وأقوى بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإنني أتطلع إلى استمرار التعاون بين الجمعية والمجلس خلال الدورة الحالية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد مارتن ساجديك، لعرض تقرير المجلس.

السيد ساجديك (النمسا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤، الوارد في

الوثيقة A/69/3/Rev.1، أمام الجمعية العامة. قبل عرض التقرير، أود أن أوجه عميق الشكر لزملائي في مكتب المجلس: السيدة ماريا إما ميهيا فيليس، ممثلة كولومبيا، السيد فلاديمير دروبنياك، ممثل كرواتيا، السيد أوه جون، ممثل جمهورية كوريا، والسيد محمد خالد الخياري، ممثل تونس. وأود أيضا أن أشكر عضوي المكتب السابقين، السيد إبراهيم الدباشي، ممثل ليبيا، والسيد كارلوس إنريكي غارسيا غونزاليس، ممثل السلفادور.

هذه لحظة تاريخية. ما زالت جهود المجتمع الدولي تتسارع على قدم وساق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن عالمية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعني أن الخطة ستكون عالمية السياقوتنطبق على جميع البلدان. والعالمية أيضا إدراك للترابط المتزايد في عالم اليوم. وسيكون مبدأ التكامل في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أن التكامل محور أعمال منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الصعيدين المفاهيمي والتحليلي للسياسات، وكذلك في تنفيذه. وتتيح مناقشة الجمعية العامة اليوم تقرير المجلس لعام ٢٠١٤ فرصة للانخراط في التفكر في توجيه السياسة الفنية لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكان عام ٢٠١٤ السنة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجديد، الناشئ عن تعزيز الجمعية العامة للمجلس. بدأت الجمعية العامة دورة انتقالية مدتها سنة ونصف السنة ستتوج في الجزء رفيع المستوى من دورة المجلس في تموز/يوليو هذا العام. امتدت الفترة الانتقالية على مدى ١٨ شهرا. ويشرفني أن أكون رئيسا للمجلس خلال الفترة بأكملها.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجديد هو أهم أداة على الصعيد الحكومي الدولي للسعي إلى تحقيق الهدفين التوأم المتمثلين في القضاء على الفقر، وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. كان عام ٢٠١٤ العام الأول الذي عقد فيه المجلس منابره الجديدة، بما في ذلك عقد المنتدى السياسي رفيع المستوى تحت رعاية المجلس والجزء الجديد المتعلق بالتكامل. جرى ذلك إلى جانب كامل مجموعة المنابر والعمليات القائمة التابعة للمجلس، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي، عملية متابعة تمويل التنمية، أعمال اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس، وعملية متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي يتعين أن تتبوأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الأطول.

يمضي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآن في طريقه لأن يصبح ملاءما للغرض من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولجميع أداوته أدوار مميزة وتفاعل وتقسيم العمل. وهي مجتمعة، مستعدة للنهوض بالملكية والمشاركة والتنفيذ والمتابعة والاستعراض على المستوى العالمي. وأعتقد أن منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ككل، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، يمكن أن تحقق وستحقق نتائج أفضل من أجل البشرية.

في عام ٢٠١٤، أيد المجلس الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال الموضوع الرئيسي ”التصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل“. ونظرت منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الموضوع طوال فترة عملها خلال دورة عام ٢٠١٤، التي تكللت بعقد الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى على المستوى الوزاري في تموز/يوليه.

وتناول اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجوانب الرئيسية لذلك الانتقال من خلال

مواءمة موضوع، ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة“.

وتناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع عام ٢٠١٤ والانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال أجزاء دورته ومنتدياته، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي وعملية متابعة تمويل التنمية. وكان موضوع الجزء المتعلق بالتكامل في عام ٢٠١٤ هو ”التوسع الحضري المستدام“. وجمع الجزء بين الدول الأعضاء ومنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وقطاع الأعمال الخيرية للتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(تكلم بالفرنسية)

في عام ٢٠١٤، أتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرصة أمام مختلف الجهات الفاعلة الإنمائية للتكاتف لدفع التنمية المستدامة قدما. للقيام بذلك، اضطلع بالأعمال التالية: استعراض موضوع عام ٢٠١٤، بما في ذلك العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحفاظ على المكاسب في المستقبل، لا سيما من خلال العروض الطوعية الوطنية من مختلف البلدان؛ وتيسير إدراج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في التوسع الحضري المستدام؛ وبدء الحوار بشأن السبل الكفيلة بأن تتمكن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تكييف أنشطتها بمزيد من الفعالية والكفاءة مع الساحة الإنمائية المتطورة؛ وتحقيق تقدم في مجال التعاون الإنمائي من خلال التركيز على القضايا ذات الأولوية للعمل بهدف تحقيق نتائج ملموسة؛ والنظر بشكل مشترك مع الجمعية العامة في دور وسمات الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتمكين الشباب، الذين يمثلون ربع سكان العالم، من المشاركة في الحوار الدولي بشأن التنمية؛ والتصدي لأزمة فيروس الإيبولا وربط الاستجابة لحالة طوارئ الإيبولا في غرب أفريقيا بالمساعي الطويلة الأجل لتعزيز النظم الصحية؛ وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة.

ويسرني بصفة خاصة أن المناقشات بشأن الشؤون الإنسانية كانت جزءا أساسيا من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٨، في إضفاء بعد إنساني على أعمال الأمم المتحدة.

وأطلق المجلس أيضا حوارا مفتوحا وشاملا بشأن تحديد مواضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، حيث كان الهدف الرئيسي هو أن يصبح النظام مناسبا للغرض وعلى أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ خطة تنمية عالمية وموحدة. وذلك مجال آخر يمكن للمجلس أن يبين فيه الطريق إلى الأمام.

(تكلم بالروسية)

سيواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذل الجهود الرامية إلى النهوض بالنهج القائم على الحقوق من أجل التنمية المستدامة وسيادة القانون والوصول إلى العدالة، فضلا عن تعزيز التنفيذ والاستعراض. ويوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى عالميا يجمع بين كل أصحاب المصلحة وينهض بنهج متكامل إزاء وضع خطة عالمية وموحدة. ويمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا موحدا لمجالات عملنا الموضوعي، وبين العمل الإنمائي الوطني والعالمي.

ويضم المنبر الموحد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عمل كامل منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الفنية والإقليمية ومختلف هيئات الخبراء، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المنشأ حديثا، الذي يغطي مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية. إن منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إطار متداخل يربط بين اللجان الفنية والإقليمية وهيئات الخبراء والوكالات المتخصصة. ولديها

جميعا أدوار واضحة ومتمايزة وتقسيم في العمل. وبفضل تعزيز الجمعية العامة في الآونة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدينا الآن موضوع سنوي رئيسي لتوجيه ودعم العمل المتكامل والمنسق والمتسق داخل منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نحن بحاجة إلى كفالة أن فرادى عمليات المتابعة متوائمة وتيسر التنفيذ المتسق والموحد من حيث التحليل والسياسات. يعمل الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مواءمة وربط الأعمال التحليلية العريضة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تكلل بعقد الجزء الرفيع المستوى. كما يوائم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوعه مع الموضوع السنوي للمجلس.

وأمامنا مهمة هامة وصعبة. في عصر ما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نعبئ مواردنا وطاقاتنا المشتركة للتصدي للتحديين الرئيسيين اللذين يواجهانا، وهما، مصير الجنس البشري ومصير كوكبنا. إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن القيام بذلك. ومن أجل توفير توجيه استراتيجي فني، تحتاج الأمم المتحدة إلى جمعية عامة ومنظومة مجلس اقتصادي واجتماعي قويتين.

إن حوار اليوم، في ضوء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤، يمضي بنا قدما في مسعانا نحو تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد عالم خال من الفقر. للجمعية العامة أن تعول علي وعلى كامل منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتيسير عملنا وتنفيذ تلك الرؤية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي لعرض مشروع القرار A/69/L.53.

السيد طومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكنني أن أكرر المهارات اللغوية المثيرة للإعجاب لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلا إذا كان المترجمون الشفويون يفهمون اللغة الفيجية – في هذه الحالة يمكنني أن أتكلم قليلا باللغة الفيجية.

يشرفني هذا الصباح، باسم المقدمين الـ ٤٤، أن أعرض مشروع القرار A/69/L.53، المعنون ”إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة“، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، المعنون ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“.

يود وفد فيجي بداية أن يشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها طوال عملية التشاور. وعلى سبيل التقديم، ينبع مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة من النصوص التي سبق أن اعتمدتها لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، من العام الماضي.

إن النص الحالي يحافظ على جوهر ما كانت لجنة الخبراء تتوخاه من هذه المبادرة، المتمثل في الاستفادة من أهمية اتباع نهج منسق على الصعيد العالمي فيما يتعلق بعلم قياسات الأرض على أساس فرضية القياس الصحيح لموقع كوكب الأرض وشكله ودورانه ومجال جاذبيته. ولأن الكوكب في حركة مستمرة، هناك حاجة إلى نقطة مرجعية. ويوفر علم قياسات الأرض ذلك من خلال إطار مرجعي دقيق ومستقر لتنسيق ربط القياسات التي أخذت في أوقات ومواقع مختلفة. ومع الإقرار بأنه ليس بوسع أي بلد القيام بذلك لوحده، سيتيح الإطار المرجعي العالمي المشترك لعلم قياسات الأرض، التعاون المتعدد الأطراف في مجال علم قياسات الأرض، بما في ذلك من خلال التبادل المفتوح للبيانات الجغرافية المكانية، ومواصلة بناء القدرات في البلدان النامية ووضع معايير واتفاقيات دولية.

إننا نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١ لتطوير خارطة الطريق المقترحة التي ستضع الإطار المرجعي العالمي المشترك لعلم قياسات الأرض. وستفيد المعلومات التي ستستمد من هذا العمل الهام، العمل الإنمائي الذي يقوم به المجتمع الدولي لأنها ستكون أساسية بالنسبة للاستشعار عن بعد بواسطة السواتل، الذي يمكن من خلاله مع مرور الوقت، تتبع التغيرات السكانية، والقمم الجليدية والمحيطات والجو. وستدعم هذه القياسات الجغرافية المكانية صنع السياسات في مجال التنمية المستدامة، ورصد تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية، وسيكون لها أيضا مجموعة واسعة من التطبيقات في مجال النقل والزراعة والبناء.

إن فيجي، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، عرضة للكوارث الطبيعية الشديدة على نحو متزايد، وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من المشاكل الناجمة عن تغير المناخ. إننا نستخدم بيانات علم قياسات الأرض في خطط العمل الخاصة بالتأهب للكوارث، ونقدر كثيرا أهمية البنية والمعلومات الجغرافية المكانية، في مساعدة بلدان مثل بلدنا على اتخاذ قرارات أكثر استنارة قائمة على الأدلة للتخفيف من شدة الكوارث والتأهب لمواجهتها.

علاوة على ذلك، كبلد مساهم بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإننا نعتقد بأنه من شأن زيادة الدقة والمعلومات الجغرافية المكانية المستدامة ضمان عمل الخوذات الزرقاء باستخدام بيانات أكثر موثوقية قائمة على الأدلة، مما يؤدي إلى مزيد من الفعالية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا العام الحاسم فيما يتعلق بتحديد مسار العمل العالمي لتحسين حياة الناس وحماية كوكب الأرض على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة، سيسهم اعتماد مشروع القرار في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستشكل الحلول العملية والتعاون الدولي جزءا لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيشكل إنشاء الإطار المرجعي العالمي لعلم قياسات الأرض المعني بالتنمية المستدامة أداة جديرة بالثقة فيما يخص المساعدة على تقديم تلك الحلول بروح من التعاون الدولي.

وأخيرا، يود وفد فيجي أن يشكر جميع الدول الأعضاء التي قدمت مشروع القرار هذا على دعمها طوال الوقت. ونحن نتطلع إلى اعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كلوسا (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء شكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عرضه تقرير المجلس (A/69/3/REV.1). ونحن نثني على عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير ونشيد بقيادة رئيسه، السيد مارتن سجدك ممثل النمسا، وكذلك تفاني المكتب بأكمله. ونود أيضا أن ننوه مع الامتنان بالدعم الذي قدمته الأمانة العامة للمجلس.

إننا ندرك تماما التحديات التي تواجهها رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمكتب والأمانة العامة، خلال هذه الفترة الانتقالية التي تشهد إدخال إصلاحات. لقد رأينا إحراز تقدم على مدى العام الماضي. وينبغي لنا البناء على هذا التقدم لجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر أهمية وفعالية وكفاءة. وفي هذا العام المهم بوجه خاص، الذي سيشهد استمرار المناقشات بشأن، في جملة أمور، خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، وتكتسي كلها بالطبع أهمية كبيرة بالنسبة لنظام المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، وسيشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بنشاط في عمل وأنشطة المجلس وسيدعمونها.

السيد ماكاي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن بيلاروس مقتنعة بأن لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدرة فريدة على النظر المتكامل في جميع جوانب التنمية المستدامة. إنه يمثل المحفل الرئيسي للأمم المتحدة لوضع نُهج جماعية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في أهداف التنمية المستدامة المستقبلية، بعد أن ظهرت أهميتها خلال المناقشات بشأن خطة التنمية الجديدة.

وخلال الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عبرت الدول الأعضاء عن رؤيتها للمصاعب الكامنة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والحلول الممكنة. وتأمل بيلاروس أن يشكل المنتدى فرصة إضافية للدول الأعضاء من أجل المشاركة الكاملة في المناقشات التي تتناول قضايا التنمية الاستراتيجية للتنمية، وسوف تساعد على تعزيز التفاعل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد.

إننا بحاجة لمناقشة المسائل التي تهم جميع فئات الدول، بما فيها الدول ذات الدخل المتوسط، خلال المنتدى. وينبغي أن يساعد نجاح وتجارب البلدان المتوسطة الدخل، على الانتقال من فئة البلدان الأقل نموا إلى فئة تنمية أعلى. وهناك حاجة إلى بذل جهود، ليس فقط من جانب الدول نفسها، ولكن من جانب المجتمع الدولي أيضا، لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل. وسنعمل مع البلدان المعنية حتى يدرج هذا الموضوع في جدول أعمال الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويؤيد وفد بلدنا عملية تعزيز التعاون بين المجلس الاجتماعي والاقتصادي، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بهدف إيجاد سبل مشتركة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية المستقبلية. إننا نتوقع توجيه قرارات مشتركة لاتخاذ خطوات عملية لضمان استدامة الاقتصاد العالمي بشكل عام، والاقتصادات الوطنية بشكل خاص.

وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة للتفكير في كيفية تنفيذ الاقتراح الذي كثيرا ما نسمعه، بخصوص إنشاء هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمويل التنمية. ومن المهم للغاية أن تصبح الموارد التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو، وأكدها توافق آراء مونتيري عاملا يمكن الاعتماد عليه في نظام التمويل.

ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية تعد إضافة للموارد الداخلية للبلدان المتلقية، فلا يمكن لتعبئة تلك الموارد التخلص تماما من الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ينبغي أن يساورنا القلق جراء الميل المتزايد للتقليل من أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، يضطر عدد من الدول لمعالجة قضايا التنمية في الوقت الذي تواجه فيه أيضا تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية أحادية الجانب، وتدابير مالية أخرى، تتعارض مع قواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تعيق التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا.

ونحن نتطلع إلى إيجاد حل طويل الأجل لمسألة تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا.

السيد دروبنجاك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن آخذ الكلمة بمناسبة عرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريره لعام ٢٠١٤، إلى الجمعية العامة (A/69/3/REV.1). وأود أولا وقبل كل شيء، أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سجدك، وزملائي

في مكتب المجلس والأمانة العامة على عملنا التعاوني. وأود أن أثني للغاية على جهودهم. ومن الممتع حقا العمل معهم.

قررت الجمعية العامة، في إطار تعزيزها مؤخرا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن المجلس سيعتمد موضوعا سنويا رئيسيا سيكون بمثابة تركيز موضوعي يسترشد به.

ومن شأن هذا الموضوع أن يساعد على دعم العمل بطريقة متكاملة ومنسقة ومتجانسة في إطار منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي أرى أننا بحاجة إلى أن نضمن أن أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا توفر لنا توجيها موضوعيا للسياسات، فضلا عن الإسهام في تيسير تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة متسقة وموحدة.

ويسرنا أن نرى أن منظومة المجلس قد تمكنت حاليا من مواءمة عملها إلى أقصى حد ممكن مع الموضوع الرئيسي الذي يعمل عليه المجلس. وهذا يربط العمل التحليلي الذي تضطلع به منظومة المجلس بالجزء الرفيع المستوى والمنتدى السياسي الرفيع المستوى عند انعقادهما تحت رعايته.

ويتسم التقرير المعروض علينا بالأهمية، الأمر الذي ينطبق على هذا العام أيضا. وينطوي العام ٢٠١٥ على إمكانيات تحويلية هائلة لأسباب نعلمها جميعا، كما أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما ليضطلع به خلاله. وبما أن كرواتيا مسؤولة – بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي – عن تنسيق الجزء المتعلق بالتكامل، فإنني أود أن أتكلم بإيجاز عن هذه المسألة.

في عام ٢٠١٤، كان الجزء المتعلق بالإدماج جزءا جديدا من عمل المجلس، غير أننا نجحنا في تنظيم الجلسات بشأن التحضر المستدام وإدارتها. وسرعان ما أثبت الجزء المتعلق بالتكامل أهميته وجدواه. وفي هذا العام، سيعقد هذا الجزء في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل، وسيتناول مسألة العمالة، مع التركيز على إيجاد فرص العمل اللائق للجميع. وأتطلع إلى مناقشة غنية أخرى من شأنها أن تثبت مرة أخرى التآزر الدائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وأخيرا، أود أن أختتم بالإشادة مرة أخرى برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير ساجديك، على جهوده والنتائج التي تحققت تحت توجيهه المقتدر.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بالتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ (A/69/3/Rev.1) ونود أن نشيد بقيادة السفير مارتن ساجديك، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونعرب أيضا عن تقديرنا لدعم الأمانة العامة خلال هذه الفترة الانتقالية، وهو جزء من تعزيز المجلس.

لقد كلف المجلس الآن بمهام تجعله منبرا لتنسيق أنشطة التنمية العالمية والإقليمية والوطنية، فضلا عن ربط عمليات المتابعة والاستعراض التي تنفذها فرادى الدول بهدف زيادة الدعم المتبادل لمختلف أوجه خطة التنمية برمتها على أفضل نحو ممكن. ونرى أن بوسع الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من التكامل خلال هذا الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، أن تجعل المجلس ملائما للدور الذي يؤديه في تنفيذ خطة التنمية التحويلية الشاملة.

لقد تعلمنا خلال العديد من المناقشات أنه لا يمكن تحقيق خطة تحويلية وطموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلا عن طريق شراكة حقيقية تسهم فيها مختلف الجهات الإنمائية الفاعلة. وفي ذلك الصدد، فإننا بحاجة إلى استخدام قدرة المجلس وخبراته الناشئتين من التعاون مع هيئاته الفرعية، بما في ذلك لجانه الفنية والإقليمية. وكما أشار رئيس المجلس فقد شهد عام ٢٠١٤ تجديد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن إدخال برامج جديدة في عمله.

وإذ ننظر إلى التطورات الرئيسية التي حدثت في جميع أعمال المجلس في عام ٢٠١٤، فإن عقد الجزء الجديد المتعلق بالتكامل، وانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية المجلس، يجدران بالذكر على وجه الخصوص. لقد وفر الجزء المتعلق بالتكامل، الذي عقد للمرة الأولى على الإطلاق في عام ٢٠١٤ منبرا فريدا للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز التعاون الفعال فيما بينها، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تحقيق التحضر المستدام عن طريق إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ويمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي عقد تحت رعاية المجلس في العام الماضي، إصلاحا هاما يوفر هيكلا جديدا متعدد الأطراف للاستجابة لتحديات التنمية المستدامة.

وبصفتي أحد أعضاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد شهدت بنفسي الأثر الإيجابي لعمل المجلس. ويسر وفد بلدي أنه تمكن من الاعتماد على منظومة المجلس كاملة بهدف الجمع بين سائر الأطراف الإنمائية الفاعلة بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحراز النجاح في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتكرر جمهورية كوريا تأكيد التزامها بمساعينا المشتركة في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.53، المعنون ”إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/69/L.53: إندونيسيا، أيسلندا، إيطاليا، جزر البهاما، صربيا، غيانا، كوستاريكا، النمسا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.53؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.53 (القرار ٦٩/٢٦٦).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة A/69/3/Rev.1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩ والبند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية السبعون لانتهاء الحرب العالمية الثانية

مشروع القرار (A/69/L.52)

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/69/L.52.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف وفد الاتحاد الروسي بأن يعرض باسم مجموعة كبيرة من مقدمي مشروع القرار، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.52 المعنون ”الذكرى السنوية السبعون لانتهاء الحرب العالمية الثانية“.

سنحتفل هذا العام بذكرى شهيرة – هي الذكرى السبعون للانتصار العظيم في الحرب العالمية الثانية. فقد كانت حربا لم يسبق لها مثيل سواء في نطاقها أو قسوتها، وتحولت فيما بعد إلى مأساة رهيبة لشعوب العالم بأسره.

إن سعينا لإنقاذ الأجيال المقبلة من مأساة الحرب التي سببت الكثير من الحزن والمعاناة للناس قد ساعدنا في إنشاء الأمم المتحدة ونظام العلاقات الدولية الحالي. لقد ظهر

مصطلح ”الأمم المتحدة“ للمرة الأولى في سنوات الحرب العالمية الثانية. فدول التحالف المناهض لهتلر سمت نفسها بذلك المسمّى. وتمكّنا بمجهود عظيم وتكلفة هائلة قبل ٧٠ عاماً من صد ذلك التهديد المروع الذي استهدف أسس الحضارة في حد ذاتها. ولا يمكننا أن ننسى الثمن الذي دفعناه أو الفظائع المروعة للنازيين وأعوانهم في الحرب العالمية الثانية.

وقد مكنت منظومة العدالة الجنائية الدولية، التي أنشئت بعد الحرب، من إصدار أحكام في العديد من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتُكبت. وقد كشف الزمن صحة تلك الأحكام وأهميتها الكبيرة. ومهما كان تعقيد وشدة التحديات التي ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الاحتفاء بصنيع شعوب جميع البلدان الذين قاتلوا بشجاعة ضد الفاشية والنزعة العسكرية هو واجب يجب أن نحرص عليه. لقد كان انتصارنا مشتركاً وهو ليس حقاً لنا فحسب، بل يجب أن نعتز به. إن التزامنا المشترك هو أن نتذكر دروس الحرب المريرة وأن نساعد في إبقاء ذكرياتها حيّة، ولا ينبغي السماح بتحريف التاريخ أو محاولات إعادة كتابته.

يأتي مشروع القرار A/69/L.52 استمرارا لتقليد الأمم المتحدة المتمثل في الاحتفال بالذكرى السنوية لانتهاء الحرب العالمية الثانية. ونحن نحافظ على تقاليد المشاركة الواسعة النطاق للدول الأعضاء التي تمثل جميع مناطق العالم في تقديم المشروع. ونأمل أن نحافظ أيضاً على تقليد الإجماع في اعتماد مشروع القرار.

تدعو الفقرة الأولى من مشروع القرار جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى الاحتفال بهذه الأيام بطريقة ملائمة، إجلالا لذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية. وتطلب الفقرة الثانية عقد جلسة رسمية استثنائية للجمعية العامة في الأسبوع الثاني من شهر أيار/مايو ٢٠١٥ إحياء لذكرى جميع ضحايا هذه الحرب. ونقترح عقد تلك الجلسة يوم ٥ أو ٦ أيار/مايو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دين أكر (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وأيسلندا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

سنحيي قريباً الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو فصل مأساوي في تاريخ أوروبا والعالم بأسره. والنظر في مشروع القرار A/69/L.52 سبيل مناسب لنا لإحياء هذه الذكرى. وينبغي ألا ننسى أبداً فظائع الماضي وقسوة الحرب لنمنع أنفسنا من تكرارها. وتقع علينا مسؤولية ضمان ألا تتكرر هذه الفظائع أبدا. وعلينا أيضاً أن نتذكر التضحيات التي تم تقديمها وأن نحزن على جميع الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم من ضحايا الحرب ومحرقة اليهود والاحتلال وأعمال القمع. ونعتقد أن الوعي التاريخي خطوة ضرورية في منع وقوع جرائم مماثلة في المستقبل.

وينبغي النظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها تهدف إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وقد جاء في ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته ما نصه:

> ”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف“.

ومع ذلك، ما زلنا ندرك تماماً حقيقة أن الحربين العالميتين ليستا وحدهما ما جلب على البشرية أحزاناً يعجز عنها الوصف خلال السنوات المائة الماضية. فمن المؤسف أن جهودنا المبذولة لتحقيق السلام غالباً ما باءت بالفشل. ويتعهد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتخلص من تلك الآفات ولإيجاد عالم أكثر سلماً وعدلاً وازدهاراً للأجيال المقبلة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع الأسف أن العديد من الأزمات الحالية لا تزال دون حل. ولذلك، فإن الذكرى السنوية يجب أن تذكرنا بالتزامنا بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو ضد سيادتها. وينبغي أيضاً أن تدفعنا إلى مضاعفة الجهود لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمون التزاماً عميقاً بالمبادئ الأساسية المبينة في الميثاق، ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا مكان لاستعمال القوة أو الإكراه لتغيير الحدود المعترف بها دولياً سواء في أوروبا أو في أي مكان آخر في القرن الحادي والعشرين.

ونشيد إشادة صادقة بالدور التاريخي لقوات الحلفاء وتضحياتها لإلحاق الهزيمة بالنازية أثناء الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن الحرب العالمية الثانية جلبت انقسامات مؤلمة على أوروبا، ولم تجلب نهاية الحرب العالمية الثانية الحرية للعديد من البلدان الأوروبية ولكنها أدت إلى ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية بحق شعوبها.

ومن الضروري أن نتغلب على إرث الحرب ونرتكز على التقدم المحرز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعندما يتعلق الأمر بإحياء الذكرى، فينبغي لنا أن نشيد بالنساء والرجال الذين قاتلوا من أجل الحرية والسلام. وينبغي أن يكونوا مصدر إلهام لنا كي نتطلع قدماً بأمل ونضاعف جهودنا من أجل السلام والتفاهم. واليوم، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نؤدي هذا الدور الحاسم معاً.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن إجراء مناقشة صادقة وشاملة بشأن التاريخ من شأنه أن ييسّر المصالحة على أساس الحقيقة والتذكّر. ولذلك، نقدر مشروع القرار هذا لأنه يسهم في الحفاظ على ذكرى ضحايا فصل من أحلك فصول تاريخنا.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٧٠ عاماً، سكت هدير المدافع في أنحاء أوروبا ووصلت الحرب العالمية الثانية إلى نهايتها. واليوم، فيما نتفجّع على المأساة الإنسانية لتلك الحرب، يجب علينا أيضاً العرفان بجميل أولئك الذين جعلوا النصر أمرا ممكنا وكفلوا أن تنتصر الحرية على الطغيان. ونحن ندين بحريتنا لشجاعة جنود جيوش الحلفاء وتضحياتهم.

إنني أقف أمام الجمعية العامة بوصفي رجلاً شهد الحرب وخبرها جندياً ودبلوماسياً وأباً لأولاد أرسلوا هم أنفسهم إلى الحرب. وأود أن أتكلم اليوم بصفتي ابن رجل فرّ من ألمانيا النازية للإفلات من الإبادة التي تعرّض لها شعبه. ويصف اروين شو في روايته ”The Young Lions“ فظائع الحرب العالمية الثانية التي لا يمكن تصورها:

> ”إنها في هذه المرة ليست حرباً بسيطة ومفهومة. .. إنها في هذه المرة هجوم من العالم الحيواني على مترل الإنسان. .. أعرف ما شاهدته في روسيا وبولندا. .. مقبرة طولها ألف ميل وعرضها ألف ميل. رجال ونساء وأطفال وبولنديون وروس ويهود، لا فرق. لا يمكن مقارنة ذلك بأي عمل بشري“.

لقد قُتل أكثر من ٦٠ مليون شخص – ٣ في المائة من سكان العالم – في الحرب العالمية الثانية. وكان نصف الضحايا

من المدنيين. واقتيد الرجال قسراً من مزارعهم وحقولهم إلى ميادين القتال. وانتُزعت النساء من أسرهن الممزقة وأُرسلن إلى معسكرات الأشغال الشاقة. وحُرم عدد لا يحصى من الفتيات والفتيان من أبسط الحقوق: الحق في أن يكبروا ويتقدموا في السن. ولا يمكن ببساطة تخيل نطاق هذه المأساة الإنسانية.

كانت التضحيات هائلة – خسرت روسيا وحدها أكثر من ٢٥ مليون شخص. وقد واجه الشعب الروسي قوى الطبيعة القاسية. وواجه العدو المتوحش وجهاً لوجه. واندفع لغزو برلين وأوقف تقدّم النازية. لقد قاتل كي تحيا الشعوب والأمم بحرّية. وقد استجاب للدعوة عندما استدعى التاريخ والظروف الشجاعة. وطوال الحرب، كانت كل نشرة إخبارية في روسيا تبدأ بالعبارة التالية: ”سيتم وقف العدو، وسوف تكون لنا الغلبة“. وانتصرت روسيا بالفعل بفضل الشجاعة واليقين الراسخ.

ولكن لم يكن هناك بلد واحد يمكنه بمفرده أن يوقف آلة القتل النازية المتوحشة. إن قرار الرئيس روزفلت بإرسال قوات أمريكية وجنود للذود عن الحرية قد غيّر مسار التاريخ. وكان قرار القتال جنباً إلى جنب مع بريطانيا العظمى في عهد وينستن تشورشل قراراً شجاعاً. ولولا التحالف بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا وبلدان أخرى، وشجاعة جنود الحلفاء، لكان مسار الحضارة مختلفاً بشكل مروّع.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٤٥، التقى الجنود السوفييت من فرقة الرماة الـ ٥٨ مع فرقة المشاة الأمريكية الـ ٦٩ عند نهر إلب. ذلك اللقاء التاريخي الذي جمع الشرق بالغرب كان إيذاناً بنهاية الحملات الطويلة والدموية لقوى الحلفاء لصدّ عدوان ألمانيا النازية غير المسبوق على أوروبا والبشرية. وانتهت الحرب في أوروبا بعد أسبوعين، ووصلت ست سنوات من الموت والدمار أخيراً إلى نهايتها.

قبل سبعين سنة، وفي أحلك ساعة في أوروبا، قُتل ثلث يهود العالم في المحرقة النازية. وكما قال إيلي فيزل ذات مرة: ”لم يكن جميع الضحايا يهوداً، ولكن كل اليهود كانوا ضحايا“. إن حجم الدمار ببساطة لا مثيل له. ولا يمكننا أن نستوعب الثروات الفكرية التي خسرناها بدمار برلين، مدينة أينشتاين، أو براغ، مدينة كافكا. إن مأساة المحرقة وصمة عار في ضمير البشرية، واستهزاء بمفهوم العالم المتحضر في حدّ ذاته، ولن تغيب قطّ عن البال. ولم يكن إفناء اليهود عن وجه أوروبا وسيلة لتحقيق غاية، بل كان الغاية نفسها.

وفي أحلك الساعات، أضاءت دول الحلفاء نور الحرية. حاربت القوات الأمريكية والبريطانية بشجاعة لصدّ الألمان على الجبهة الغربية، وفي الشرق، حررت فرقة الرماة الـ ٣٢٢ من الجيش الروسي معسكر الموت في أوشفيتز. وأثبتت روح الحلفاء الصلبة أنها أقوى من صلب الدبابات والمدافع التي تواجهها. وبفضلهم، لا تزال شعلة الحرية هذه متوقّدة.

نحن هنا اليوم لنؤكد أن المسؤولية عن منع الفظائع تقع على عاتقنا. قبل سبعين عاماً، وفيما جمر الحرب العالمية الثانية لا يزال متّقداً تحت الرماد، اجتمع المنتصرون في الحرب لإنشاء الأمم المتحدة وضمان أن وعد ”لن يتكرر لذلك أبداً“ لن يكون وعداً أجوف. واليوم، تهدد الأيديولوجيات المتطرفة التي تستهدف طريقة حياتنا القيم التي تقع في صميم هذه المؤسسة. فمن غرب أفريقيا إلى الشرق الأوسط، أطلقت الجماعات المتطرفة العنان لآفة الاضطهاد إيماناً منها بأنها إن أسكتت الأفراد فيمكنها إسكات الحضارة.

فالإرهابيون الذين اقتحموا مكتب شارلي إيبدو في باريس هاجموا الحرية – حق كل شخص، رجلا كان أم امرأة، في التعبير عن نفسه. والإرهابيون الذين استهدفوا اليهود في باريس وكوبنهاغن قد هاجموا المساواة – فكرة أن الناس كلهم متساوون بغض النظر عن دين أي منهم. وباستهداف

الإرهابيين للمدنيين الأبرياء، فهم قد هاجموا الأخوّة أيضاً – روابط البشرية المشتركة. ودعونا لا نخطئ – فالحرية تتعرّض للهجوم في جميع أنحاء العالم. هنالك حرب تُشنّ على الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، ويجب أن نقاومها. وبوقوفنا متحدين بشجاعة واقتناع، نستطيع ردّ موجة التطرف العنيف على أعقابها وحماية القيم التي نعتز بها.

كما أن إيران تهدد السلام والأمن، وهي الراعي الأبرز للإرهاب في العالم. تعمل تلك الثيوقراطية الأصولية دون كلل لتعزيز قدراتها النووية، بينما تهدد صراحة بمسح إسرائيل من على وجه الأرض. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحاً تماماً: فأمن إسرائيل ليس وحده على المحك، بل أمن واستقرار العالم بأسره. فكّروا كيف سيكون شكل العالم إذا سُمح لإيران بالاستمرار في مسعاها. ستطلق إيران النووية سباق تسلّح في الشرق الأوسط. وسوف توفر مظلة نووية تحمي الجماعات الإرهابية، مما يتيح لها العمل والإفلات من العقاب بشكل متزايد. ليس هذا هو العالم الذي كان يأمله الرجال والنساء الذين قاتلوا وانتصروا قبل ٧٠ عاماً.

علّمتنا الحرب العالمية الثانية أن تكاليف التقاعس هي ببساطة أعلى من أن نتحمّلها. وهذا هو سبب وجود هذه المؤسسة، وهو الالتزام الذي يجب علينا أن نكون على قدره. لكل واحد منا دور يؤدّيه في الكفاح من أجل حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ويجب علينا تجاوز خلافاتنا. ويجب علينا أن نعرف ما نمثله – ثم مناصرة ما نؤمن به – نحن لا نتساهل مع العنصرية، ولا نتجاهل التحريض على الإطلاق ولا نسكت أبداً عندما تواجهنا نُذُر الحرب.

ومن الجمعية العامة، أطلق تحذيراً إلى العالم. لا تغمضوا أعينكم عن الفظائع من حولكم. ولا تحوّلوا أنظاركم عن العداء الذي يستتبع ذلك. إنها مسؤوليتكم لتجاهروا برفض الكراهية بشكل واضح لا لبس فيه. زوّدوا الجيل القادم بالكلمات لا بالأسلحة. وسلّحوه بالأفكار لا بالأيديولوجيات الأصولية. وعلموه التسامح لا الإرهاب. فالحرب ليست حتمية. وهي ليست قوة من قوى الطبيعة، ولا جزءاً من الطبيعة البشرية. ويمكن منعها، ولكن بشرط أن نقف معاً لشجب عدم الاكتراث وللدفاع عن السلام.

وأود أن أختتم باقتباس للفريق الأول دوغلاس ماك آرثر، القائد الأعلى لقوى الحلفاء في جنوب غرب المحيط الهادئ، الذي قال:

”يحدوني أمل وطيد، وهو في الواقع أمل البشرية جمعاء، في أن يخرج عالم أفضل من هذه المناسبة الحزينة بعيداً عن الدم ومذابح الماضي – عالم قائم على الإيمان والتفاهم، عالم مكرّس لكرامة الإنسان وتحقيق أعز رغبة لديه في الحرية والتسامح والعدالة.“

يقع الواجب على عاتقنا. إذا أردنا لأولادنا العيش في عالم قائم على الحرية والتسامح والعدالة، فعلينا أن نقف متحدين للدفاع عن تلك القيم.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن العديد من مقدمي مشروع القرار، بما في ذلك بيلاروس، عرض الممثل الدائم للاتحاد الروسي اليوم وبشكل واضح ومقنع مشروع القرار A/69/L.52 الذي نوشك على اعتماده.

وإذ أتكلم بالنيابة عن بلد صمد في قلب الحرب العالمية الثانية، ومع الحزن والألم المنغرسين في ذاكرتنا الوطنية، يحدوني الأمل في ألا يُنظر إلى مشروع القرار هذا على أنه وثيقة مراسيمية أو مجرّد التفاتة إلى التقاليد. إن نص مشروع القرار قد يكون بالفعل مماثلاً للقرار ٢٦/٥٩، الذي اتخذته الجمعية العامة قبل ١٠ سنوات. ومع ذلك، فإن درجة احتياجنا للتركيز على هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ العالم هي اليوم أكبر من أي وقت مضى.

هناك حاجة إلى التركيز على حكمة السياسيين الذين يجدون في أنفسهم قوة لتجاوز الاختلافات الأيديولوجية والسياسية وتوحيد بلدانهم لقتال أيديولوجية كارهة للبشر –

تركيز على بطولة وشجاعة الأشخاص العاديين الذين هم في الطليعة وفي الصفوف الأخيرة، والرغبة في تفهم أصولها؛ تركيز لا ينجم عن مجرد الفضول أو الاهتمام بالتاريخ؛ تركيز لا ينبع فقط من اعتبارات اللياقة، ولكن من الرغبة في فهم الكيفية التي يمكن بها للدروس المستقاة من الحروب الماضية أن تساعدنا على تجنب الأخطاء المأساوية والتي لا سبيل إلى تداركها في المستقبل.

اليوم، ومن على هذا المنبر، أود أن أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة محاولة فهم أن هذه ليست مجرد ذكرى سنوية أخرى. وسيتم عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة في بداية أيار/مايو. وهي ستتيح المجال لنا، أولا وقبل كل شيء، لالتزام الصمت دقيقة واحدة حزنا وتأملا في الكيفية التي يمكننا بها إدارة العمل معا بروح من التعاون والتعاطف والشفقة والوعي بمسؤوليتنا عن وطننا المشترك على الأرض، قبل سماع الرشقات الأولى لحرب جديدة.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

فقبل سبعين عاما، جلبت الحرب العالمية الثانية كارثة لم يسبق لها مثيل للبشرية جمعاء. وقد خرجنا منتصرين في الحرب العالمية ضد الفاشية بعد نضال ومشقة كبيرين، واستطاعت العدالة هزيمة الشر في نهاية المطاف وعمّ السلام العالم. وكانت الصين عضوا هاما في التحالف العالمي ضد الفاشية وساحة المعركة الرئيسية في الشرق. وكانت الحرب في الصين أول حرب اندلعت واستمرت أطول مدة. وأسهم الشعب الصيني إسهاما هاما في حرب شعوب العالم ضد الفاشية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للحرب ضد الفاشية، وكذلك لإنشاء الأمم المتحدة، وستنظم الأمم المتحدة سلسلة من الأحداث لإحياء ذكرى هذه المناسبة التاريخية الهامة. وقبل ثلاثة أيام، وبمبادرة من الصين، عقد مجلس الأمن مناقشة عامة (انظر S/PV.7389) لمناقشة مسألة صون السلام والأمن الدوليين، وقد حضر وزير الخارجية الصيني وانغ يي شخصيا إلى نيويورك ليترأس الجلسة. وقد استجابت الدول الأعضاء بشكل إيجابي لهذه المبادرة، حيث شارك أكثر من ٨٠ بلدا في مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع ودعمتها.

وقد بعثت الجلسة برسالتين واضحتين إلى العالم الخارجي. أولا، يجب على المجتمع الدولي استخدام التاريخ كمرآة وأن يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ثانيا، بينما نمضي قدما، يجب أن نجد طريقة لصون السلام والأمن الدوليين بفعالية في البيئة الجديدة. إن هذه الجلسة تجسد توافق آراء المجتمع العالمي حول مقاصد الميثاق ومبادئه وهي تمثل توطئة للاحتفال بذكرى انتصار العالم في الحرب ضد الفاشية وإنشاء الأمم المتحدة. وكانت المناقشة العامة لمجلس الأمن التي سبقت الإشارة إليها حدثا على نمط الاجتماع الاستثنائي الذي ستعقده الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية والمقرر عقده في أيار/مايو والاجتماع التذكاري بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والمقرر عقده في أيلول/سبتمبر، والتي تشكل معا الأحداث الرئيسية للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة وانتصار العالم في الحرب ضد الفاشية. والصين تتوقع أن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار لإحياء الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. ويحدونا الأمل في أن تشارك الدول الأعضاء بنشاط في الأنشطة التذكارية وأن تستذكر معا دروس التاريخ وتتطلع إلى المستقبل.

ويجب أن نتذكر الالتزام بمواجهة التاريخ وتذكره وبتثمين السلام وعدم اللجوء إلى الحرب مرة أخرى أبدا، وذلك كي ننفذ حقا المخطط العظيم المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وبإقامة علاقات دولية من نوع جديد، تُبنى على التعاون المفيد لجميع أطرافه لنجعل عالمنا مكانا أفضل وأكثر سلاما.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر أرمينيا مشروع القرار A/69/L.52 تقديرا كبيرا، وهو يقترح الإطار للاحتفال بالذكرى السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. نود أن نشدد على أن مشروع القرار يعترف بشكل لا لبس فيه بالدور المحوري الذي يؤديه التعاون الدولي والأمم المتحدة في صون السلم. كما يدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن استخدام القوة بأي طريقة لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

مع إيلاء الاعتبار الواجب للوثيقة التأسيسية للمنظمة، يجب علينا أن نتخذ التدابير المناسبة لتعزيز السلام العالمي، وإقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، ووفقا للأهداف التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد أنشئت الأمم المتحدة، قبل سبعين عاما، من أجل المقاصد والمبادئ المذكورة في الميثاق. وعلى هذا النحو، من المهم بالنسبة لنا أن نؤكد من جديد، أن جميع المقاصد والمبادئ تحظى بالقدر نفسه من الأهمية، ونحن نتجه صوب المستقبل.

وعبر تاريخ اليابان في فترة ما بعد الحرب، واستناداً إلى مشاعر الأسف العميق فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية، ومن خلال تعزيز جميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد سارت مسار أمة محبة للسلام تساهم في تحقيق السلام والأمن في العالم. ونحن بلد يظهر باستمرار احترام الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. طريقنا بوصفنا أمة محبة للسلام لن يتغير أبدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.52، المعنون ”الذكرى السنوية السبعون لانتهاء الحرب العالمية الثانية“

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤهم في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/69/L.52: الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، أندورا، إندونيسيا، أوغندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، السودان، طاجيكستان، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، كمبوديا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.52.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.52؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.52 (القرار ٦٩/٢٦٧)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى.

(ج) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/69/106)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختارت في جلستها العامة الـ ٥٥، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كندا وألمانيا ورومانيا لاقتراح مرشحين لتعيينهم في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

كما يذكر الأعضاء أنه بناء على طلب من رئيس المجموعة الأفريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أرجأت الجمعية العامة اختيار البلد الذي سيقترح المرشح عن المقعد المخصص للدول الأفريقية. وبالنسبة للشاغر الذي يتعين شغله من مجموعة الدول الأفريقية، يوجد مرشحان، هما وإثيوبيا والمغرب.

وكما هو مبين في الفقرة ٢ من الوثيقة A/69/106، قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٨/٦١، أن يقوم رئيس الجمعية العامة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عند وضعه قائمة البلدان التي سيطلب منها اقتراح مرشحين، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة، بدعوة الدول الأعضاء إلى أن تقدم أسماء البلدان ومرشحي كل منها في الوقت نفسه، على أن يكون المرشحون المقدمة أسماؤهم هم المرشحين الذين تنوي تلك الدول الأعضاء اقتراحهم للتعيين من جانب الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي.

وحيث إنه يوجد اثنين من المرشحين من مجموعة الدول الأفريقية لملء مقعد شاغر واحد، أود، وفقاً للممارسة المتبعة، التشاور مع الدول الأعضاء من خلال إجراء تصويت استشاري بالاقتراع السري لاختيار بلد واحد من بين الدول الأفريقية يُطلب منه أن يقترح مرشحاً لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة. ومع أن هذا التصويت الاستشاري ليس انتخاباً، فإننا سنتبع قواعد النظام الداخلي للجمعية التي تنظم الانتخابات.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المعمول بها، فإن البلد الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، بما لا يقل عن أغلبية أصوات الحاضرين والمصوتين، سيكون هو البلد الذي وقع عليه الاختيار ليقترح مرشحاً لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في حالة التعادل في عدد الأصوات، سيُجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الإجراء أيضاً؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية لا تقوم الآن بتعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة. إنها تقوم فقط باختيار بلد واحد يطلب منه اقتراح

مرشح. ولذلك، ينبغي أن يدون على بطاقة الاقتراع اسم البلد فحسب، وليس اسم الشخص.

أود الآن أن أكرر بأنه بالنسبة للشاغر بين الدول الأفريقية هناك مرشحان، هما وإثيوبيا والمغرب. أود كذلك أن أوضح أنه، من مجموعة الدول الأفريقية، يعمل أحد رعايا غامبيا بالفعل في وحدة التفتيش المشتركة، تنتهي مدة عضويته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن ثم لا ينبغي أن يظهر اسم تلك الدولة في بطاقة الاقتراع.

ستشرع الجمعية العامة في اختيار بلد واحد من بين الدول الأفريقية، وسيطلب منه اقتراح مرشح لشغل الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة.

قبل أن نبدأ عملية الاقتراع، أود أن اذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية الاقتراع. ويرجى أن يظل الأعضاء في مقاعدهم إلى أن يتم جمع جميع أوراق الاقتراع.

ويجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع. أرجو من الممثلين أن يكتبوا على بطاقة الاقتراع اسم دولة واحدة يودون التصويت لصالحها. وبطاقات الاقتراع التي تتضمن اسم أكثر من دولة واحدة ستعتبر باطلة. وبطاقة الاقتراع التي تتضمن اسم دولة عضو لا تنتمي إلى المنطقة المعنية أو اسم شخص ستعتبر باطلة. ولن يُلتفت إلى بطاقات الاقتراع التي تتضمن اسم شخص.

بدعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات السيد سوبوتيتش (البوسنة والهرسك)، والسيد دياز رينا (كولومبيا)، والسيد عليو (غانا) والسيد زامبورليني (إيطاليا)، والسيد فاوندو (سيراليون) والسيدة ثَنارات (تايلند).

أجرى التصويت بالاقتراع السري.

تولت الرئاسة، نائبة الرئيس، السيدة بارو (كيريباس).

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٠.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت على النحو التالي:

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٤
عدد البطاقات الباطلة:	صفر
عدد الأصوات الصحيحة:	١٨٤
الممتنعون عن التصويت:	صفر
عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	١٨٤
الأغلبية المطلوبة:	٩٣

عدد الأصوات التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء:

المغرب	١٣١
إثيوبيا	٥٣

حيث أن المغرب قد حصل على أكبر عدد من الأصوات، وليس أقل من أغلبية أصوات الحاضرين والمصوتين، فقد تم اختياره لاقتراح مرشح للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة.

أشكر الأعضاء على مشورتهم، وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم.

وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، سيطلب من ألمانيا ورومانيا وكندا والمغرب، تقديم أسماء المرشحين وسيرهم الذاتية، التي تسلط الضوء على مؤهلات المرشحين ذات الصلة بالمهام المقبلة.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه، وفقا لقرار الجمعية ٢٦٧/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لا بد أن تتوافر لدى المرشحين الخبرة في ما لا يقل عن ميدان من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد أو الأداء البرنامجي، علاوة على معرفتهم بمنظومة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية.

وبعد إجراء المشاورات المناسبة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سيقدم رئيس الجمعية العامة، أسماء المرشحين للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة إلى الجمعية.

نختتم بذلك هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ز) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طالب أحد الممثلين الإدلاء ببيان في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى، وخمس دقائق للمداخلة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة في إطار ممارسة حقنا في الرد.

من المؤسف أن ممثل النظام الإسرائيلي قد وجه مرة أخرى اليوم، اتهامات لا أساس لها ضد بلدي. أردت فقط أن أؤكد مجددا على أن موقفنا المتمثل في أن الاحتلال الإسرائيلي هو المصدر الرئيسي لكل المشاكل في المنطقة، بما في ذلك التطرف العنيف. وكانت ملاحظاته خارج موضوع القرار الذي اعتمد اليوم (القرار ٢٦٧/٦٩)، بمناسبة الذكرى السنوية لانتهاء الحرب العالمية الثانية. وكانت إيران أحد ضحايا تلك الحرب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥